

المهندس أسعد زغيب

دعوة للإعلان عن مناقصة عمومية
عملاً بالذاكرة رقم ٥/٤.ش.٥/ع.٢٠٢٢
الصادرة عن رئيس هيئة الشراء العام بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٩

إسم الجهة الشارية	بلدية زحلة - معلقة وتعايل
عنوان الجهة الشارية	زحلة - مار الياس
معلومات عن الصفقة	
رقم التسجيل	٥٨ شراء
عنوان الصفقة	إعادة تلزيم مشروع تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل.
وصف الصفقة	تهدف هذه المناقصة إلى تشغيل باصات النقل العام التي تمتلكها الجهة الشارية وتأمين السائقين بالعدد اللازم وصيانة الباصات والأبنية والأماكن المسلمة للمتعهد مع كل المتوجبات وفق دفتر الشروط الخاص.
نوع التلزيم	خدمات
طريقة التلزيم	مناقصة عمومية على أساس تقديم أسعار
أرساء التلزيم	السعر الأدنى
بدل دفتر الشروط	٢,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل. فقط مليوناً ليرة لبنانية لا غير.
معايير وإجراءات	يحدد دفتر الشروط المعايير والإجراءات المطلوبة لإثبات مؤهلات العارضين، كما يحدد المستندات والأوراق الثبوتية المطلوبة وطريقة تقييم العروض.

تواريخ / مهل / أماكن	
موعد جلسة التلزيم (فتح العروض)	في ٢٠٢٣/٥/٢٩
الموعد النهائي لتقديم العروض	الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم ٢٠٢٣/٥/٢٩
تخفيض مدة الإعلان	تم تخفيض مدة الإعلان إلى ١٥ يوماً
الموعد النهائي لتقديم طلبات الاستيضاح	الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم ٢٠٢٣/٥/١٦
الموعد النهائي للرد على طلبات الاستيضاح	الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم ٢٠٢٣/٥/١٩
مدة صلاحية العرض	٦٠ / ستون / يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض
مكان استلام دفتر الشروط	قلم الدائرة الإدارية في بلدية زحلة - معلقة وتعايل
مكان تقديم العروض	قلم الدائرة الإدارية في بلدية زحلة - معلقة وتعايل
مكان تقييم العروض	مركز في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

ضمان العرض	
قيمة ضمان العرض	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل. فقط خمسون مليون ليرة لبنانية لا غير.
مدة صلاحية ضمان العرض	٩٠ / تسعون / يوماً

يمكنكم الإطلاع على دفتر الشروط الخاص بالصفقة عبر المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام ppa.gov.lb
ولمزيد من المعلومات يمكنكم في أي وقت مراجعة وحدة الشراء العام في الجهة الشارية عبر التواصل مع السيدة رولا صبوحة الصيفي على الرقم التالي ٠٨/٨٢٠٢٢٣ أو عبر البريد الإلكتروني zahlemayor@gmail.com.

زحلة في ٢٠٢٣/٥/١١

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل

المهندس أسعد زغب



دعوة للإعلان عن مناقصة عمومية عملاً بالملذكرة رقم ٤/هـ.ش.ع. ٢٠٢٢

الصادرة عن رئيس هيئة الشراء العام تاريخ ٢٠٢٢/٨/١٩

ملخص عن الصفقة	
إسم الجهة الشارية	بلدية زحلة - معلقة وتعايل
عنوان الجهة الشارية	زحلة - حي مار الياس
رقم وتاريخ التسجيل	
عنوان الصفقة	تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل
موضوع الصفقة	تشغيل باصات النقل العام التي تمتلكها الجهة الشارية وتأمين السائقين بالعدد اللازم وصيانة الباصات والابنية والاماكن المسلمة للمتعهدين مع كل المتوجبات وفق دفتر الشروط الخاص
طريقة التلزم	مناقصة عمومية
نوع التلزم	خدمات
مدة صلاحية العرض ^١	ستون يوماً من تاريخ تقديم العروض
ضمان العرض ^٢	خمسين مليون ليرة لبنانية
مدة صلاحية ضمان العرض ^٣	تسعون يوماً من تاريخ تقديم العروض
ضمان حسن التنفيذ	ثلاثة بالمئة من قيمة العرض
الإرساء	السعر الأعلى
مكان استلام دفتر الشروط	قلم الدائرة الإدارية في بلدية زحلة - معلقة وتعايل
مكان تقديم العروض	قلم الدائرة الإدارية في بلدية زحلة - معلقة وتعايل
مكان تقييم العروض	مركز بلدية زحلة - معلقة وتعايل
عملة العقد	الليرة اللبنانية
دفع قيمة العقد ^٤	بموجب كشوفات شهرية بعد التنفيذ

^١ م. ٢٢ من ق.ش.ع.

^٢ م. ٣٤ من ق.ش.ع.

^٣ م. ٣٤ من ق.ش.ع.

^٤ م. ٣٧ من ق.ش.ع.

دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

رئيس هيئة الشراء العام
المهندس عبد الحفيظ

المهندس
جرج انطوان بصرى

القسم الأول أحكام خاصة بتقديم العروض وارساء التلزم

المادة الأولى: تحديد الصفقة وموضوعها

- ١- تجري بلدية زحلة - معلقة وتعايل وفقاً لأحكام قانون الشراء العام وبطريقة الظرف المختوم مناقصة عمومية لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل وفق دفتر الشروط هذا ومرفقاته التي تُعتبر كلها جزءاً لا يتجزأ منه.
 - ٢- تتم الدعوة الى هذا التلزم عبر الإعلان على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وعلى الموقع الالكتروني الخاص بالجهة الشارية www.zahle.gov.lb وفي أي وسيلة أخرى تراها الجهة الشارية مناسبة. وذلك خلال مدة لا تقل عن واحد وعشرين يوماً من الموعد الاقصى لتقديم العروض.
 - يمكن تخفيض مدة الاعلان الى خمسة عشر يوماً بموجب قرار معلن تصدره الجهة الشارية، وبدون التعليل في سجل اجراءات الشراء المنصوص عنه في المادة التاسعة من قانون الشراء العام.
 - لايدخل يوم نشر الاعلان في احتساب المهلة، واذا وقع آخر يوم لتقديم العروض يوم عطلة رسمية أو تعطيل قسري، تمدد المهلة حكماً الى أول يوم عمل يلي التعطيل.
- ٣- مرفقات دفتر الشروط :
- الملحق رقم ١ : كاتالوغ الباصات الوارد من الشركة المصنعة.
 - الملحق رقم ٢ : مستند التصريح/التعهد
 - الملحق رقم ٣ : مستند تصريح النزاهة
 - الملحق رقم ٤ : جدول الأسعار
 - الملحق رقم ٥ : نموذج ضمان العرض
 - الملحق رقم ٦ : الكشف التقديري
 - الملحق رقم ٧ : تصريح معاينة نافي للجهالة
- ٤- يمكن الإطلاع على دفتر الشروط هذا والحصول على نسخة منه من الدائرة الإدارية في بلدية زحلة - معلقة وتعايل بعد دفع البديل المالي المحدد ادناه، كما يُنشر على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.
- ٥- يُطبق على دفتر الشروط هذا أحكام قانون الشراء العام والأنظمة الأخرى المرعية الإجراء.

محافظ البقاع
القاضي كمال أبو جوده

المادة الثانية : العارضون المسموح لهم الإشتراك بهذه الصفقة:

- ١- يصح أن يكون العارض شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو تجمع شركات لبنانية مسجلة في السجل التجاري.
- ٢- أن يتمتع العارض بخبرة ناتجة عن أعمال منفذة ضمن الأراضي اللبنانية فقط لا تقل عن خمس سنوات في إدارة عدد مماثل من العمال، وفقاً لما هو وارد في دفتر الشروط.
- ٣- أن يتمتع العارض بخبرة ناتجة عن أعمال منفذة ضمن الأراضي اللبنانية فقط لا تقل عن خمس سنوات في تشغيل باصات نقل عام وصيانتها، وفقاً لما هو وارد في دفتر الشروط.

المادة الثالثة : طريقة التلزم والإرساء

١. يجري التلزم بطريقة المناقصة العمومية على أساس تقديم أسعار.
٢. يسند التلزم مؤقتاً الى العارض المقبول شكلاً من الناحية الإدارية والفنية والذي قدم السعر الأدنى الإجمالي للصفقة.
٣. إذا تساوت الأسعار بين العارضين، أعيدت الصفقة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية عين الملتزم المؤقت بطريقة القرعة بين أصحاب العروض المتساوية.

المادة الرابعة : شروط مشاركة العارضين :

- يحق الاشتراك في هذه الصفقة لكل شخص طبيعي أو معنوي تتوافر فيه الشروط التالية:
- ١- يقدم العارض بصورة واضحة وجليّة جداً من دون أي شطب أو حك أو تطريس.
 - ٢- يصرح العارض في عرضه أنه اطلع على دفتر الشروط الخاص هذا والمستندات المتممة له وأخذ نسخة عنه؛ وأنه يقبل الشروط المبينة فيه ويتعهد التقيد بها وتنفيذها جميعها من دون أي نوع من أنواع التحفظ أو الاستدراك وأنه يقدم عرضه على هذا الأساس ويلصق على التصريح طوابع مالية بقيمة خمسين ألف ليرة لبنانية تغطي المستندات كافة (صورة التصريح مرفقة بهذا الدفتر).
 - ٣- يرفض كل عرض يشتمل على أي تحفظ أو استدراك.
 - ٤- يحدّد العارض في عرضه عنواناً واضحاً له ومكاناً لإقامته لكي يتم إبلاغه ما يجب إبلاغه إياه بالسرعة الممكنة والا تعلق جميع التبليغات على لوحة الاعلانات في البلدية وتعتبر نافذة بحقه.

أولاً: الغلاف رقم (١) الوثائق والمستندات الإدارية

- ١- كتاب التعهد (التصريح) وفق النموذج المرفق موقعاً وممهوراً من العارض مع طوابع بقيمة / ٥٠,٠٠٠ / ل.ل. ويتضمن التعهد، تأكيد العارض لالتزامه بالسعر وبصلاحية العرض.
- ٢- إذاعة تجارية محدّد فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض، تبين توقيع المفوض قانوناً بالتوقيع على العرض.
- ٣- التفويض القانوني اذا وقع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدق لدى الكاتب العدل.

دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

محافظ البقاع
رئيس بلدية زحلة
المندوب
كمال أبو جوده

المهندس
جورج انطوان جبريل

- ٤- سجل عدلي للمفوض بالتوقيع، أو من يمثله قانوناً، لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزم، خال من أي حكم شائن.
- ٥- عقد الشراكة مصدق لدى الكاتب العدل في حال توجبه.
- ٦- مستند التصريح بأن العارض ملتزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التلزم، سنداً للقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ الصادر عن مجلس الوزراء.
- ٧- شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا كان خاضعاً لها، أو شهادة عدم التسجيل إذا لم يكن خاضعاً، وفي هذه الحالة يلتزم العارض بسعره وان أصبح مسجلاً في فترة التنفيذ.
- ٨- شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.
- ٩- براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية صالحة بتاريخ جلسة التلزم تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته.
- ١٠- افادة صادرة عن المحكمة المختصة تثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس وتصفية.
- ١١- ضمان العرض المحدد في المادة الثامنة من هذا الدفتر.
- ١٢- مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقاً للأصول (الملحق رقم ٢)
- ١٣- نسخة عن الإيصال بقيمة مليوني ليرة لبنانية المسلم له عند حصوله على دفتر الشروط الخاص بالصفقة.
- ١٤- دفتر الشروط الخاص مع الاسئلة والاجوبة موقعين من قبل العارض.
- ١٥- افادة بمركز عمل العارض ورقم هاتف والبريد الالكتروني لتبليغه كافة المراسلات.
- ١٦- صورة عن دفاتر سوق كافة السائقين مع عقود عملهم لصالح العارض.
- ١٧- شهادة لا يعود تاريخها لأكثر من سنة، مصدقة من أي جهة خاصة أو رسمية تثبت حسن تنفيذ العارض وإنجازه وإدارته لمشاريع تشغيل عدد لا يقل عن ستة باصات، خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- ١٨- تصريحاً بمعاينة مواقع العمل موقعاً من قبل العارض نافياً للجهالة.
- ١٩- في حال تقديم عرض من شركة أجنبية يتوجب على هذه الشركة أن تراعي احد الشروط التالية:

- ١- أن تكون من ضمن إئتلاف يضم شركة لبنانية على الأقل تتوفر فيها الشروط المطلوبة بموجب دفتر الشروط هذا.
 - ٢- الحضور الشخصي للممثل القانوني عن الشركة لإجراءات الشراء،
 - ٣- أن يكون لها وكيل أو ممثل في لبنان مكلف توقيع العقد عنها.
- إضافة إلى الشروط أعلاه، يتوجب على العارض الأجنبي أن يتقدم بشهادة تسجيل شركته أو مؤسسته لدى المراجع المعنية في بلده، بالإضافة الى باقي المستندات المطلوبة بموجب الفقرة (أولاً) من هذه المادة بحسب البلد الذي توجد فيه الشركة، تصدق كافة المستندات المطلوبة من السفارة اللبنانية في بلد العارض ومن وزارة الخارجية في لبنان، كما عليه أن يتقدم بإفادة من وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية تثبت انطباق أحكام قانون مقاطعة العدو الاسرائيلي على العارض لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزم.

ثانياً: الغلاف رقم (٢) بيان الأسعار

يقدم العارض بياناً بالأسعار موقع من قبل العارض وفقاً للنموذج المرفق ويتضمن السعر الافراي والإجمالي بالليرة اللبنانية، مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب أو تطريس أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها.

يشمل السعر الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها، وفي حال خضوع الملتزم للضريبة على القيمة المضافة عليه أن يقدم سعره مفصلاً مع السعر الإجمالي للصفقة بما فيه الضريبة على القيمة المضافة. في حال الاختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

ملاحظات هامة

١. لا يحق للعارض استرداد اي وثيقة ترفق بعرضه باستثناء المستندات التي تقرر لجنة التلزم اعادتها اليه.
٢. يجب أن تكون المستندات كافة اصلية او نسخ طبق الاصل مصدقة من مراجعها مع مراعاة وضع الطوابع المالية والضرورية لقبول العرض ولا يجوز استدراك ما قد يكون في العروض من نواقص خلال جلسة المناقصة عدا ما ترخص به لجنة التلزم علناً قبل الشروع بفض العرض المالي وفي الغلاف الثاني لايجوز استدراك اية نواقص مهما كانت عدا ما تقوم به اللجنة من تصليحات حسابية بحتة.
٣. يصرح العارض في عرضه أنه اطلع على دفتر الشروط الخاص هذا والمستندات المتمة له وأخذ نسخة عنه، وأنه يقبل الشروط المبينة فيه ويتعهد التقيد بها وتنفيذها جميعها من دون أي نوع من أنواع التحفظ أو الاستدراك وأنه يقدم عرضه على هذا الأساس ويلصق على التصريح طوابع مالية بقيمة خمسين ألف ليرة لبنانية تغطي المستندات كافة (صورة التصريح مرفقة بهذا الدفتر).

ثالثاً : يسلم العرض إلى الدائرة الادارية في بلدية زحلة معلقة وتعايل بالبريد المضمون المغفل أو باليد مباشرة على العنوان المحدد في الاعلان عن المناقصة، لا يفتح أي عرض تتسلمه الجهة الشارية بعد الموعد النهائي لتقديم العروض، بل يسجل مع تاريخ وساعة وروده ويعاد مختوماً بعد جلسة التلزم إلى العارض الذي قدمه.

رابعاً : يجوز للادارة ان تمد فترة تقديم العروض بتعليمات لاحقة وبعد موافقة المراجع المختصة. وفي هذه الحالة فان جميع حقوق والتزامات الادارة ومقدمي العروض تمتد الى الموعد الجديد.

المادة الخامسة : طلبات الاستيضاح (المادة ٢١ من قانون الشراء العام)

يحق للعارض تقديم طلب استيضاح خطي حول دفتر الشروط خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض. على الجهة الشارية الإجابة خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض. ويرسل الإيضاح خطياً، في الوقت عينه، من دون تحديد هوية مُصدِر الطلب، إلى جميع العارضين الذين زودتهم الجهة الشارية بملفات التلزم، وتطبق أحكام المادة ٢١ من قانون الشراء العام في حال ارتأت الإدارة اجراء تعديلات على دفتر الشروط لأي سبب كان أو بمبادرة منها أم نتيجة لطلب استيضاح مقدم من احد العارضين، وفي كل ما يتعلق بعقد الإجتماعات مع العارضين، كما يمكن للجهة الشارية، عند الاقتضاء، تحديد موعد معين للعارضين المحتملين لمعاينة الموقع.

محافظة البقاع

القاضي جمال أبو حوده

دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل
المنشد عبد الحبيب

المهندس
جورج انطوان بعلبش

المادة السادسة : مدة صلاحية العرض (المادة ٢٢ من قانون الشراء العام)

١. يُحدد دفتر الشروط هذا مدة صلاحية العرض بستين يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.
٢. يمكن للجهة الشارية أن تطلب من العارضين، قبل انقضاء فترة صلاحية عروضهم، أن يمددوا تلك الفترة لمدة إضافية محددة. ويمكن للعارض رفض ذلك الطلب من دون مصادرة ضمان عرضه.
٣. على العارضين الذين يوافقون على تمديد فترة صلاحية عروضهم أن يمددوا فترة صلاحية ضمانات العروض، أو أن يقدموا ضمانات عروض جديدة تغطي فترة تمديد صلاحية العروض. ويعتبر العارض الذي لم يمدد ضمان عرضه، أو الذي لم يقدم ضمان عرض جديد، أنه قد رفض طلب تمديد فترة صلاحية عرضه.
٤. يمكن للعارض أن يعدل عرضه أو أن يسحبه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادرة ضمان عرضه. ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول عندما تتسلمه الجهة الشارية قبل الموعد النهائي لتقديم العروض.
٥. تمديد صلاحية العرض حكماً في حال تجميد الإجراءات لفترة محددة من قبل هيئة الاعتراضات وفق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام، وذلك لفترة زمنية تعادل فترة تجميد الإجراءات. وعلى العارض تمديد فترة ضمان عرضه تبعاً لذلك.

المادة السابعة : ضمان العرض (المادة ٣٤ من قانون الشراء العام)

١. يُحدد ضمان العرض لهذه الصفقة بمبلغ خمسين مليون ليرة لبنانية.
٢. تحدد مدة صلاحية ضمان العرض بتسعين يوماً من تاريخ تقديم العروض.
٣. يحدد مفعول ضمان العرض تلقائياً إلى أن يقرر إعادته إلى العارض.
٤. يعاد ضمان العرض إلى الملتزم عند تقديمه ضمان حسن التنفيذ، وإلى العارضين الذين لم يرس عليهم التلزم في مهلة أقصاها بدء نفاذ العقد.

المادة الثامنة : ضمان حسن التنفيذ (المادة ٣٥ من قانون الشراء العام)

١. تحدد قيمة ضمان حسن التنفيذ بنسبة ٣٪ من قيمة العقد.
٢. يجب تقديم ضمان حسن التنفيذ خلال فترة لا تتجاوز ١٥ // خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد. وفي حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ، يُصادر ضمان العرض.
٣. يبقى ضمان حسن التنفيذ مجمداً طوال مدة التلزم، ويُحسم منه مباشرة وبدون سابق إنذار ما قد يترتب من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملتزم إلى حين إفائه بكامل الموجبات.
٤. يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملتزم بعد انتهاء مدة التلزم واطمام الإستلام النهائي الذي يجري بعد تأكد الإدارة من أن التلزم جرى وفقاً للأصول.

المادة التاسعة : طريقة دفع الضمانات (المادة ٣٦ من قانون الشراء العام)

- يكون ضمان العرض كما ضمان حسن التنفيذ إما نقدياً يدفع إلى صندوق الخزينة أو إلى صندوق سلطة التعاقد (الجهة الشارية)، وإما بموجب كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبين أنه قابل للدفع غب الطلب، ويقدم ضمان العرض بإسم المشروع : "ملف تلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل" لصالح بلدية زحلة - معلقة وتعايل.

محافظة البقاع

دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

القاضي كمال أبو جوده

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل

المندوب عن البلدية

المندوب عن البلدية
جورج انطوان جبريل

– لا يقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك م صرفي أو بإيصال مَعطى من الخزينة عائد لضمان صفقة سابقة حتى لو كان قد تقرر رد قيمته.

المادة العاشرة : تقديم العروض

١. يوضع العرض ضمن غلافين مختومين يتضمن الأول الوثائق والمستندات المطلوبة في البند (أولاً) من المادة الرابعة أعلاه، ويتضمن الثاني الغلاف رقم (٢) بيان الأسعار كما هو مطلوب في البند (ثانياً) من المادة الرابعة أعلاه، ويذكر على ظاهر كل غلاف:
 - الغلاف رقم ()
 - اسم العارض وختمه.
 - محتوياته
 - موضوع الصفقة
 - تاريخ جلسة التلزم.
٢. يوضع الغلافان المنصوص عنهما في الفقرة (١) من هذه المادة ضمن غلاف ثالث موحد يتم الحصول عليه من قلم الدائرة الإدارية في بلدية زحلة - معلقة وتعايل عند تقديم العرض مختوم ومعنون باسم بلدية زحلة - معلقة وتعايل وعنوانها ولا يذكر على ظاهره سوى موضوع الصفقة والتاريخ المحدد لإجرائها ليكون بالأرقام على الشكل التالي: اليوم / الشهر / السنة / الساعة، وذلك دون أية عبارة فارقة أو إشارة مميزة كإسم العارض أو صفته أو عنوانه، وذلك تحت طائلة رفض العرض، وتكون الكتابة على الغلاف الموحد بواسطة الحاسوب على ستيكرز بيضاء اللون تلتصق عليه عند تقديمه إلى الجهة الشارية.
٣. ترسل العروض بواسطة البريد العام أو الخاص المغفل أو باليد مباشرة إلى (الجهة الشارية - مكان تقديم العروض).
٤. يحدد الموعد النهائي لتقديم العروض وفق ما ينص عليه الإعلان المتعلق بهذه الصفقة، والمنشور على المنصة الالكترونية المركزية لهيئة الشراء العام.
٥. تزود الجهة الشارية العارض بإيصال يبين فيه رقم تسلسلي بالإضافة إلى تاريخ تسلم العرض بالساعة واليوم والشهر والسنة.
٦. تحافظ الجهة الشارية على أمن العرض وسلامته وسريته، وتكفل عدم الاطلاع على محتواه إلا بعد فتحه وفقاً للأصول.
٧. لا يفتح أي عرض تتسلمه الجهة الشارية بعد الموعد النهائي لتقديم العروض، بل يعاد مختوماً إلى العارض الذي قدمه.
٨. لا يحق للعارض أن يقدم أكثر من عرض واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.

المادة الحادية عشرة: فتح وتقييم العروض

١. تفتح العروض لجنة التلزم المنصوص عنها في المادة ١٠٠ من قانون الشراء العام حيث تتولى حصرًا دراسة ملف التلزم وفتح وتقييم العروض وبالتالي تحديد العرض الأنسب، وذلك في جلسة علنية تعقد فور انتهاء مهلة تقديم العروض.
٢. على رئيس اللجنة وعلى كل من أعضائها أن يتنحى عن مهامه في اللجنة المذكورة في حال وقع بأي وضع من أوضاع تضارب المصالح أو توقع الوقوع فيه، وذلك فور معرفته بهذا التضارب.

محافظة البقاع

القاضي كمال أبو جود

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل
المهندس عاز غيث

دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

المهندس
جرج (نظرة) بصيص

٣. يمكن للجنة التلزم الاستعانة بخبراء من خارج أو داخل الإدارة للمساعدة على التقييم الفني والمالي عند الإقتضاء، وذلك بقرار من المرجع الصالح لدى الجهة الشارية. يخضع اختيار الخبراء من خارج الإدارة إلى أحكام قانون الشراء العام.
٤. يلتزم الخبراء السرية والحياد في عملهم ولا يحق لهم أن يقرروا بإسم اللجنة أو أن يشاركوا في مداولاتها أو أن يفصحوا عنها علانية، ويمكن دعوتهم للاستماع والشرح من قبل الجهات المعنية. كما يتوجب على الخبراء تقديم تقرير خطي للجنة يضم إلزامياً إلى محضر التلزم.
٥. في حال التباين في الآراء بين أعضاء اللجنة، تؤخذ القرارات بأغلبية أعضائها ويُدوّن أي عضو مخالف أسباب مخالفته.
٦. يحق لجميع العارضين المشاركين في عملية التلزم أو لممثليهم المفوضين وفقاً للأصول، كما يحق للمراقب المندوب من قبل هيئة الشراء العام حضور جلسة فتح العروض. كما يمكن للجهة الشارية دعوة وسائل الإعلام لحضور هذه الجلسة على أن تُلحظ ذلك في ملف التلزم.

٧. تُفتح العروض بحسب الآلية التالية:

- ١- يتم فض الغلاف الخارجي الموحد لكل عارض على حدة وإعلان اسمه ضمن المشاركين في الصفقة، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسلية المسجلة على الغلافات الخارجية والمسلمة للعارضين.
- ٢- يتم فض الغلاف رقم (١) (الوثائق والمستندات الإدارية المنصوص عنها في المادة الرابعة اعلاه) وفرز المستندات المطلوبة والتدقيق فيها تمهيداً لتحديد وإعلان أسماء العارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للاشتراك في بيان مقارنة الأسعار.
- ٣- يجري فض الغلاف رقم (٢) (بيان الأسعار) للعارضين المقبولين شكلاً كل على حدة وأجراء العمليات الحسابية اللازمة، وتدوين السعر الإجمالي لكل عارض بما فيه الضريبة على القيمة المضافة في حال كان العارض خاضعاً لها، تمهيداً لإجراء مقارنة وإعلان اسم الملتزم المؤقت.
- ٤- تُصحح لجنة التلزم أي أخطاء حسابية محضة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدمة وفقاً لأحكام دفتر الشروط، وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعني بشكل فوري.
٨. يمكن للجنة التلزم، في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدتها في التأكد من المؤهلات أو فحص العروض المقدمة وتقييمها.
٩. تُسجل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزم، كما توضع لائحة بالحضور يوقع عليها المشاركون من ممثلي الجهة الشارية وهيئة الشراء العام، والعارضين وممثليهم على أن يشكل ذلك إثباتاً على حضورهم. تُدرج كل المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع الجلسة في سجل إجراءات الشراء المنصوص عليه في المادة ٩ من قانون الشراء العام.
١٠. لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بالعروض المقدم، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مستوفٍ للمتطلبات مستوفياً لها.

١١. لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين الجهة الشارية أو لجنة التلزم والعارض بخصوص المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بخصوص العروض المقدمة، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إثر طلب استيضاح من أي عارض.
١٢. تُدرج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الشراء بحسب المادة ٩ من قانون الشراء العام.
١٣. في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معينة، يجوز للجنة التلزم الطلب خطياً من العارض المعني توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من البند الثاني من المادة ٢١ من قانون الشراء العام.

المادة الثانية عشرة : استبعاد العارض

تستبعد الجهة الشارية العارض من إجراءات التلزم بسبب عرضه منافع أو من جراء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب المصالح وذلك في إحدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة الثامنة من قانون الشراء العام.

المادة الثالثة عشر : حظر المفاوضات مع العارضين (المادة ٥٦ من قانون الشراء العام)

تُحظر المفاوضات بين الجهة الشارية أو لجنة التلزم وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدمه ذلك العارض.

المادة الرابعة عشر : الأنظمة التفضيلية (المادة ١٦ من قانون الشراء العام)

خلافًا لأي نص آخر، يمكن إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشأ وطني أفضلية بنسبة //١٠// عشرة بالمئة عن العروض المقدمة لسلع أو خدمات أجنبية. تُعطى الأفضلية لمكونات العرض ذات المنشأ الوطني.

المادة الخامسة عشر : رفع السرية المصرفية:

يُعتبر العارض فور تقديمه العرض ملتزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التلزم، سنداً للقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ الصادر عن مجلس الوزراء.

المادة السادسة عشر : إلغاء الشراء و/أو أي من إجراءاته:

يمكن للجهة الشارية أن تلغي الشراء و/أو أي من إجراءاته في أي وقت قبل إبلاغ الملتزم المؤقت إبرام العقد، في الحالات التي نصت عليها المادة ٢٥ من قانون الشراء العام.

محافظ البقاع

القاضي كمال أبو جودة

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل
المندوب الممثل

المندوب
جورج نصران بطيخ

القسم الثاني

أحكام خاصة بالعقد وتنفيذ الإلتزام

المادة السابعة عشر : قواعد قبول العرض الفائز (أو التلزم المؤقت) وبدء تنفيذ العقد:

١. تُقبل الجهة الشارية العرض المقدم الفائز وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة ٢٤ من قانون الشراء العام.
٢. بعد التأكد من العرض الفائز تُبلغ الجهة الشارية العارض الذي قدم ذلك العرض، كما تنشر بالتزامن قرارها بشأن قبول العرض الفائز (التلزم المؤقت) والذي يدخل حيز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر، الذي يجب أن يتضمن على الأقل، المعلومات التالية:
 - أ- إسم وعنوان العارض الذي قدم العرض الفائز (الملتزم المؤقت)؛
 - ب- قيمة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان العرض الفائز قد تمّ تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى؛
 - ج- مدة فترة التجميد بحسب هذه الفقرة.
٣. فور انقضاء فترة التجميد، تقوم الجهة الشارية بإبلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدى //١٥// خمسة عشر يوماً.
٤. يوقع المرجع الصالح لدى الجهة الشارية العقد خلال مهلة //١٥// خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قبل الملتزم المؤقت. يمكن أن تُمدد هذه المهلة إلى //٣٠// ثلاثين يوماً في حالات معينة تحدد من قبل المرجع الصالح.
٥. يبدأ نفاذ العقد عندما يوقع الملتزم المؤقت والمرجع الصالح لدى سلطة التعاقد عليه.
٦. لا تتخذ سلطة التعاقد ولا الملتزم المؤقت أي إجراء يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الشراء خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين تبليغ العارض المعني بالتلزم المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد.
٧. في حال تمنع الملتزم المؤقت عن توقيع العقد، تُصادر الجهة الشارية ضمان عرضه. في هذه الحالة يمكن للجهة الشارية أن تلغي الشراء أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والإجراءات المحددة في هذا القانون وفي ملفات التلزم، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول. تُطبق أحكام هذه المادة على هذا العرض بعد إجراء التعديلات اللازمة.

المادة الثامنة عشر : قواعد بشأن العروض المنخفضة الأسعار انخفاضاً غير عادياً (المادة ٢٧ من قانون الشراء العام)

يجوز للجهة الشارعية أن ترفض أي عرض إذا قررت أن السعر، مقترنا بسائر العناصر المكوّنة لذلك العرض المقدم، منخفض انخفاضاً غير عادي قياساً إلى موضوع الشراء وقيّمته التقديرية وتطبق أحكام المادة ٢٧ من قانون الشراء العام في هذا الشأن.

المادة التاسعة عشر : مدة التنفيذ

سنة واحدة تبدأ من تاريخ تبليغ الملتزم أمر مباشرة العمل. ويمكن تمديد مدة التلزم سنتين على الأكثر سنة فسنة، حسب الشروط الواردة في دفتر الشروط الخاص وبالأسعار الملزمة. وإذا رغب أحد الفريقين عدم التمديد، فعليه أن يبدي رغبته إلى الفريق الآخر قبل ثلاثة أشهر من تاريخ مهلة الملف الأساسية أو مهلة التمديد، ويبقى المتعهد مرتبطاً بالتزامه بعد إنتهاء مدة التلزم إلى أن يحل محله المتعهد الجديد. ولا يحق للمتعهد من جراء إستمراره بالعمل المطالبة بأية زيادة أو أى عطل أو أى ضرر.

المادة العشرون : قيمة العقد وشروط تعديلها (المادة ٢٩ من قانون الشراء العام)

١. تكون البدلات المتفق عليها في العقد ثابتة ولا تقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محدّدة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الاستثنائية التي نصّت عليها المادة ٢٩ من قانون الشراء العام.
٢. تُراعى شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد.

المادة الواحدة والعشرون : تنفيذ العقد والاستلام (المادة ٣٢ من قانون الشراء العام)

- ١- تُستلم اللوازم والأشغال والخدمات لجنة الاستلام المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الشراء العام وتُقدّم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قِبَل الملتزم.
- ٢- تُستلم الخدمات الاستشارية الجهة المشرفة على تنفيذ العقد، في حال وجودها.
- ٣- في حال تطلّبت طبيعة المشروع وحجمه مدة تتجاوز الثلاثين يوماً، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن، على ألا تتجاوز المهلة في جميع الأحوال الستين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قِبَل الملتزم.

المادة الثانية والعشرون : إستلام الأشغال/اللوازم/الخدمات (المادة ١٠١ من قانون الشراء العام)

- ١- يجري الاستلام على مرحلتين مؤقتاً ونهائياً، ويمكن أن يجري مرة واحدة أو على مراحل تتناول كل مرحلة منها جزءاً من التلزم. (تعدل حسب طبيعة المشروع وطريقة الإستلام)
- ٢- تذكر مهلة الإستلام في شروط العقد.
- ٣- يجري الاستلام وفقاً لأحكام المادة ١٠١ من قانون الشراء العام.

المادة الثالثة والعشرون : التعاقد الثانوي (المادة ٣٠ من قانون الشراء العام)

- ١- يجب على الملتزم الأساسي أن يتولّى بنفسه تنفيذ العقد ويبقى مسؤولاً تجاه سلطة التعاقد عن تنفيذ جميع بنوده وشروطه، ويُمْنَع عليه تلزيم كامل موجباته التعاقدية لغيره.
- ٢- يُمكن أن يعهد الملتزم إلى مُتعاقد ثانوي تنفيذ جزءٍ من العقد والتي يجب ألا تتخطى ٥٠% من قيمة العقد. على الملتزم أخذ الموافقة المُسبقة على التعاقد الثانوي من سلطة التعاقد التي يجب عليها اتّخاذ قرارها بالموافقة أو الرفض المعلّل خلال مهلة زمنية تحدد بمدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ويُعدّ سكوتها عند انقضاء هذه المهلة قراراً ضمناً بالقبول.

- ٣- تُطبّق على المتعاقد الثانوي أحكام دفتر الشروط هذا.

محافظة البقاع

القاضي كمال أبو جوده

دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل
المهندس محمد زغيب

المهندس
مدير انطون بصرى

المادة الرابعة والعشرون : الإشراف على التنفيذ والكشوفات (تطبق أحكام المادة ٣١ من قانون الشراء العام)

أولاً: الإشراف:

١. يُطبق الإشراف المُتلازم مع تنفيذ الأعمال المطلوبة بالشكل الذي يضمن استمرارية العمل وتحقيقه المواصفات المطلوبة والنتائج المرجوة قبل حلول موعد الاستلام المؤقت.
٢. يتولى الإشراف مَنْ تكلّفه سلطة التعاقد بذلك من ذوي الاختصاص والخبرة والقدرة على متابعة العمل، من داخل سلطة التعاقد، أو خارجها عند الاقتضاء، وعندها يجري التعاقد مع المُشرف وفق أحكام قانون الشراء العام.
٣. تُوضع نتيجة الإشراف تقارير دورية عن سير العمل ووصف التنفيذ، وعلى المُشرف إبلاغ سلطة التعاقد بكل مخالفة أو تصرف غير مُنطبق على الأصول ينفذ في مواقع العمل.
٤. يحضر المُشرف إلى مواقع العمل بصورة تؤمن صحة واستمرارية العمل، كما يدقّق في الكشوفات ويحضر عملية تسليم مواقع العمل والاستلام المؤقت والنهائي، ويبيدي رأيه باقتراحات المُلتزم وبالتعديلات المطلوبة على الأعمال الملزمة، ويقترح الملائم لتنفيذ العمل بطريقة أنسب، ويرفع تقريراً بذلك إلى سلطة التعاقد لتأخذ القرار المناسب.
٥. يتحمّل من يتولى الإشراف على الأعمال مسؤولية شخصية عن أي تقصير في الموجبات الملقة على عاتقه بموجب هذه المادة ويتعرّض للعقوبات المنصوص عليها في الفصل الثامن من قانون الشراء العام.

ثانياً: الكشوفات:

يحدّد في شروط العقد ما يلي:

١. وجوب تقديم المُلتزم كشوفات السلع أو الخدمات أو الأعمال المنفّذة على اختلافها ووجوب تصديقها من قبل سلطة التعاقد؛
٢. المهلة القصوى المُعطاة للمُلتزم لإعداد هذه الكشوفات ومهل الموافقة عليها أو تعديلها من قبل سلطة التعاقد؛
٣. المهلة القصوى لإصدار أمر الدفع.

المادة الخامسة والعشرون : الحوادث والمسؤوليات

- يتحمل المُلتزم المسؤولية الكاملة عن كافة المخاطر والحوادث التي قد تصيب الغير والعاملين تحت إمرته طيلة فترة تنفيذ الأعمال، كما يعتبر مسؤولاً عن كافة الأضرار التي تلحق بمنشآت الإدارة من جراء وأثناء تنفيذ الأعمال وعليه إتخاذ كافة التدابير لمنع حدوثها.
- على المُلتزم تصليح كل عطل وضرر يلحق بمنشآت الإدارة ينتج عن الأعمال التي يقوم بها.
- وفي حال المخالفة تقوم الإدارة بإتخاذ الإجراءات اللازمة وعلى نفقته وتحسم الأكاليف من قيمة ضمان حسن التنفيذ.

المادة السادسة والعشرون : دفع قيمة العقد (المادة ٣٧ من قانون الشراء العام)

١. تدفع قيمة العقد بعد تنفيذه بالليرة اللبنانية، بحسب المادة الخامسة من قانون الشراء العام، وذلك بموجب كشوفات شهرية.

٢. أ- تُحدّد شروط العقد طريقة الدفع بحسب مراحل التنفيذ أو بحسب المنجزات، على أن تتناسب الدفعات مع المنجزات، وعلى ألا تتجاوز تسعة أعشار المبلغ المستحق، ويبقى العشر موقوفاً في الخزينة إلى أن يتم الاستلام النهائي.
ب- ترد هذه التوقيفات عند الاستلام النهائي. ويمكن لسلطة التعاقد أن تكفّ عن اقتطاع التوقيفات العشرية عندما تغطي الضمانات المعطاة مخاطر ما تبقى من تنفيذ العقد. كما يحق لها استبدال التوقيفات العشرية بضمانة موازية.
ج- عند تسديد الدفعات وفقاً لأحكام هذه الفقرة يجب الأخذ بالاعتبار حسم المبالغ الضرورية لتسديد الدفعات على الحساب المشار إليها في الفقرة ٣ ادناه.

٣. أ- يُمكن لسلطة التعاقد إعطاء الملتزم سلفات لا تتخطى //٢٠// عشرين بالمئة من قيمة العقد على ألا تتجاوز في أي حال سقفاً مالياً محدداً بمليار ليرة لبنانية. يمكن لسلطة التعاقد، عند تجاوز النسبة المحددة في هذه الفقرة، إعطاء الملتزم سلفات لقاء كفالات مصرفية، وذلك بعد إبلاغ هيئة الشراء العام.
ب- تُعاد الكفالة المصرفية المشار إليها في هذه الفقرة إلى الملتزم عند حسم كامل مبالغ السلفات.

المادة السابعة والعشرون : دفع الطوابع والرسوم

- ان كافة الطوابع والرسوم التي تتوجب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء الناتجة عن هذا الالتزام هي على عاتق الملتزم بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة.
— يسدّد الملتزم رسم الطابع المالي البالغ /٤/ بالألف خلال خمسة أيام عمل من تاريخ ابلاغ الملتزم تصديق الصفقة، و/٤/ بالألف عند تسديد قيمة العقد.

المادة الثامنة والعشرون : الغرامات (المادة ٣٨ من قانون الشراء العام)

- يتوجب على الملتزم التقيد بالمهل والشروط وطريقة التشغيل المحددة في العقد وفي دفتر الشروط هذا تحت طائلة دفع الغرامات المحددة فيه.
تُفرض الغرامات بشكل حكمي على الملتزم بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لإثبات الضرر.
وتحتفظ الجهة الشارية بحقوقها في تطبيق أحكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام في هذا الشأن. وفي جميع الأحوال يصادر ضمان حسن التنفيذ مؤقتاً الى حين تصفية التلزم.

المادة التاسعة والعشرون : أسباب انتهاء العقد ونتائجه (المادة ٣٣ من قانون الشراء العام)

أولاً: النكول

يعتبر الملتزم ناكلاً إذا خالف شروط تنفيذ العقد أو أحكام دفتر الشروط هذا، وبعد إنذاره رسمياً بوجوب التقيد بكافة موجباته من قبل سلطة التعاقد، وذلك ضمن مهلة تتراوح بين خمسة أيام كحد أدنى وخمسة عشر يوماً كحد أقصى، وانقضاء المهلة هذه دون أن يقوم الملتزم بما طُلب إليه. وإذا اعتبر الملتزم ناكلاً، يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في البند (أولاً) من الفقرة الرابعة من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

ثانياً: الإنهاء

- ١- ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في الحالتين التاليتين:
 - أ- عند وفاة الملتزم إذا كان شخصاً طبيعياً، إلا إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب مواصلة التنفيذ من قبل الورثة.
 - ب- إذا أصبح الملتزم مفلساً أو مُعسراً أو حُلَّت الشركة، وتُطبَّق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
- ٢- يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعذر على الملتزم القيام بأي من إلتزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.

ثالثاً: الفسخ

- ١- يفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في أي من الحالات التالية:
 - أ- إذا صدر بحق الملتزم حكم نهائي بارتكاب أي جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية الاجراء؛
 - ب- إذا تحققت أي حالة من الحالات المذكورة في المادة ٨ من قانون الشراء العام.
 - ج- في حال فقدان أهلية الملتزم.
- ٢- إذا فسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من هذا البند تُطبَّق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من هذه المادة.

رابعاً: نتائج انتهاء العقد:

- ١- في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحددة في المادة ٣٣ من قانون الشراء العام، أو في حال تحققت حالة إفلاس الملتزم أو إعساره، أو في حال وفاة الملتزم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تُتَبَّع فوراً، خلافاً لأي نص آخر أحكام الفقرة رابعاً من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
- ٢- لا يترتب أي تعويض عن الخدمات المُقدَّمة أو الأشغال المنفَّذة من قبل من يثبت قيامه بأي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة الأولى من «ثالثاً» من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
- ٣- يُنشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الإلكتروني لسلطة التعاقد إن وُجِدَ وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

المادة الثلاثون : الاقتطاع من الضمان (المادة ٣٩ من قانون الشراء العام)

إذا ترتب على الملتزم في سياق التنفيذ مبلغ ما، تطبيقاً لأحكام وشروط العقد، حق لسلطة التعاقد اقتطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملتزم إلى إكمال المبلغ ضمن مدة معينة، فإذا لم يفعل اعتُبر ناكلاً وفقاً لأحكام الفقرة (أولاً) من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

المادة الواحدة والثلاثون : الإقصاء (المادة ٤٠ من قانون الشراء العام)

تطبق أحكام الإقصاء على الملتزم الذي يعتبر ناكلاً أو الذي يصدر بحقه حكم قضائي وفقاً لما نصت عليه المادة ٤٠ من قانون الشراء العام.

المادة الثانية والثلاثون : القوة القاهرة

إذا حالت ظروف استثنائية وخارجة عن ارادة الملتزم دون اتمام الاشغال وفق ما هو مطلوب منه، يتوجب عليه ان يعرضها فوراً وبصورة خطية على سلطة التعاقد والتي يعود لها وحدها الحق بتقدير الظروف لجهة قبولها أو رفضها وعلى الملتزم الرضوخ لقرارها في هذا الشأن.

المادة الثالثة والثلاثون : النزاهة: تطبق أحكام المادة ١١٠ من قانون الشراء العام.

مع مراعاة أحكام المادة ٦ من قانون الشراء العام، تلزم سلطة التعاقد كل العاملين لديها المولجين بعمليات الشراء بما هو آت:

أ. عدم إفشاء أية معلومات أو معطيات تتعلق بالأسرار الفنية أو التجارية والجوانب السرية للعروض، والتي اتصلت بعلمهم أو حصلوا عليها جرّاء القيام بالمهام الموكلة إليهم.
ب. عدم تقديم معلومات اتصلت بعلمهم أو حصلوا عليها جرّاء القيام بالمهام الموكلة إليهم، تشكل منفعة لأشخاص ثالين وبما يخالف مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية لجميع العارضين المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون.

٢- يلتزم موظفو سلطة التعاقد والعاملون لديها بقواعد السلوك المنصوص عليها في المادة ١٠ من قانون الشراء العام وبالمعايير الأخلاقية والمهنية، ويمتنعون عن الممارسات الفاسدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاحتيال والتواطؤ والاختلاس وصرف النفوذ والتهديد وكذلك تفادي تضارب المصالح، كما هو معرف في المادة الثانية من القانون والقوانين الأخرى ذات الصلة.

٣- تستبعد سلطة التعاقد كل موظف أو عامل لديها مسؤول عن تقييم أو إبرام عقد شراء أو مراقبة تنفيذه خالف أحكام هذا القانون من المشاركة في القرارات المتعلقة بالشراء، وتحيله إلى المراجع المختصة لاتخاذ العقوبات الجزائية والتأديبية المنصوص عليها في القوانين النافذة ذات الصلة.

٤- تلزم سلطة التعاقد العاملين لديها بمتابعة برامج تدريب على النزاهة، لرفع مستوى الوعي حول مخاطر عدم النزاهة، مثل الفساد والاحتيال والتواطؤ ومراعاة أو تمييز فريق على آخر، والعقوبات المرتبطة بها، ولتطوير المعرفة حول السبل لمواجهة هذه المخاطر وتعزيز ثقافة النزاهة.

٥- تشترط سلطة التعاقد على المتعاملين معها الالتزام بأعلى معايير الأخلاق المهنية والمواطنة الصالحة خاصة خلال فترة الشراء وتنفيذ العقد، تحت طائلة اتخاذ قرارات استبعاد بحقهم وفق ما تنص عليه المادة ٨ من هذا القانون. ولتحقيق هذا الموجب، على العارضين والملتزمين الامتناع عن الممارسات التالية:

أ. "ممارسة فاسدة" وتعني عرض أو استلام أو تسليم أو استدراج أي شيء ذي قيمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للتأثير في عمل مسؤول عام في عملية الشراء أو في تنفيذ العقد؛

ب. "ممارسة احتيالية" تؤدي إلى تشويه الحقائق أو إغفالها للتأثير في عملية الشراء أو تنفيذ العقد؛

ج. "ممارسات تواطؤية" من شأنها وضع أية خطة أو ترتيب بين اثنين أو أكثر من العارضين بهدف تقديم أسعار على مستويات زائفة وغير تنافسية؛

د. "ممارسات قهرية" تؤدي إلى إيذاء أشخاص في انفسهم أو في أهلهم أو في ممتلكاتهم، أو التهديد بإيذائهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، للتأثير في مشاركتهم في عملية الشراء أو تنفيذ عقد شراء؛

هـ. أي ممارسة تؤدي إلى التأثير سلباً في عملية الشراء وبما يخالف مبادئ هذا القانون.
٦- لا يحق للملتزم أو شركائه أو العاملين لديه تقاضي أية تعويضات أو عمولات أو حسومات أو دفعات متعلقة بالالتزام، غير المبالغ المستحقة بموجب العقد المبرم مع سلطة التعاقد.

المادة الرابعة والثلاثون : الشكوى والإعتراض

يحق لكل ذي صفة ومصصلحة، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الإعتراض على أي إجراء أو قرار صريح أو ضمني تتخذه أو تعتمده أو تطيقه أي من الجهات المعنية بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد، ويكون مخالفاً لأحكام قانون الشراء العام والمبادئ العامة المتعلقة بالشراء العام، وتطبق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام في هذا الشأن، على أن تتبع إجراءات الإعتراض المعمول بها لدى مجلس شوري الدولة لحين تشكيل هيئة الإعتراضات المنصوص عنها في قانون الشراء العام.

المادة الخامسة والثلاثون : القضاء الصالح:

إن القضاء اللبناني وحده هو المرجع الصالح للنظر في كل خلاف يمكن أن يحصل بين الإدارة والملتزم من جراء تنفيذ هذا الإلتزام.

المادة السادسة والثلاثون : مسؤولية المقاول:

إن المقاول مسؤول عن الباصات التي تضعها البلدية في عهده وتشغيلها وصيانتها (يد عاملة فقط) والأعطال الناتجة عن سوء السوق وإدارة الآلية وتنظيفها بشكل كامل وغسيلها دورياً حتى تظهر بمظهر لائق دائماً خاصة المظهر الخارجي، كما عليه التعاقد مع شركة تأمين مصنفة ضمن الثلاث الشركات الأولى بموجب الجدول الصادر عن لجنة مراقبة هيئات الضمان في لبنان لتأمين الباصات الأربع بإستعماله تأمين All-Risk. وعلى سائقي الباصات أن يكونوا حائزين على شهادة سوق باصات كبيرة طول ١٢ متر وأكثر وعدد ركاب ٤٥ راكب وأكثر وخبرة قيادة لا تقل عن خمس سنوات وأن يكونوا من الجنسية اللبنانية وعلى مدير المشروع التواجد بشكل دائم في مركز إنطلاق الباصات لتأمين حسن سير عمل الباصات إن من جهة وقت الإنطلاق أو من جهة التأكد من أن برنامج الوقت يحترم أو من ناحية النظافة للباصات من الخارج أما من الداخل فعلى المقاول الملتزم جمع كافة الأوساخ الموجودة والمتروكة داخل الباص وذلك عند وصول الباص إلى المحطة وقبل إنطلاقه من جديد. وفي حال وجود أغراض متروكة داخل الباص ولها أصحاب عليه تسليمها إلى الشرطة البلدية المتواجدة في مركز إنطلاق الباصات (المحطة) بواسطة محضر إستلام.

أما فيما يخص الصيانة، فعلى المقاول وبناء لتعليمات الشركة الموردة للباصات القيام بصيانة الباصات دورياً حسب ما هو مطلوب من قبل الشركة الوكيله وتكون كامل مصاريف اليد العاملة على عاتق المقاول وتكون قطع الغيار والزيوت وغيرها من حاجات تحتاجها الباصات التي هي بالعملة الأجنبية على عاتق البلدية.

وبذلك تكون مسؤولية المتعهد تأمين سائقين للباصات، تأمين الباصات All - Risk، نظافة الباصات، إدارة السائقين والإلتزام بالاوقات المتفق عليها بخصوص المسارات للباصات (مع الأخذ بعين الإعتبار أنه يحق للبلدية تعديل المسارات وتعديل أوقات العمل حسب الحاجة والخبرة)، صيانة الباصات حسب ما هو مطلوب من الشركة الوكيله للباصات، المحافظة على الابنية والمنشآت والاماكن المسلمة اليه وتسليمها كما كانت عند بداية التشغيل الى سلطة التعاقد.

محافظة البقاع

القاضي جمال أبو جبر

دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل
المهندس عبد الخبير

المهندس
جديع النشوان جديع

أما بخصوص ثمن تذكرة عند الصعود إلى الباص واستيفائها وسياسة إدارة الزبائن تكون على عاتق سلطة التعاقد مالياً وإدارياً.

المادة السابعة والثلاثون : السائقون :

يجب أن يتمتع جميع السائقين بمؤهلات وكفاءة عالية وإمكانية قيادة باصات كبيرة الحجم، كما يجب أن يكون السائقين لبنانيين. وعلى السائقين إرتداء زياً موحداً مصمماً خصيصاً للسائق على أن توافق البلدية على التصميم مسبقاً.
على الملتزم أن يخطر البلدية عن الأخطار المحدقة بالآلية بموجب مراسلة خطية والأعطال التي يجب معالجتها منعاً لتفاقمها وتكون المراسلة إثبات مسؤولية عند الجهة المتضررة.
ويتحمل الملتزم الأعطال الناتجة عن سوء إدارة الآلية أو الإهمال أو التقصير من قبل السائق التي قد تؤدي إلى أعطال في الآلية.

المادة الثامنة والثلاثون : الباصات :

الباصات المسلمة إلى المتعهد من قبل بلدية زحلة - معلقة هي من نوع:
IVECO 12m LOW FLOUR BUS-CURSOR9 DEISEL HYBRID EURO VI STEP E
عدد ٤، أما بما يتعلق بكلفة اليد العاملة لصيانة هذه الباصات فهي تقع على عاتق المتعهد وحده.

المادة التاسعة والثلاثون : خطوط الخدمة:

تحدد بلدية زحلة - معلقة وتعايل مسار وخطوط عمل الباصات حسب الحاجة وهي كالتالي:
- مسار أساسي على بولفار زحلة حتى مستشفى الخوري.
- مسار مرادف من الحمرا بلازا حتى مستديرة كساره.

المادة الأربعون : شروط التشغيل:

- ١- إن المتعهد وعماله ملزمون بتطبيق التعليمات الخطية والشفهية المعطاة من البلدية و/أو ممثليها (من استشاريين ومشرفين) تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة (بما في ذلك تطبيق غرامات مالية يتم تحديدها وفق المخالفة).
- ٢- أيام العطل: لا يوجد أيام عطل نهائياً.
- ٣- على المتعهد أن يتقيد بالصيانة المقترحة من مصنع الباصات أو من يمثلهم لصيانتها، ويكون عقد الصيانة مع المصنع أو من يمثله وتكون كلفة اليد العاملة من الصيانة على عاتق المتعهد أما كلفة المواد من زيوت وفلتر وغيرها من مواد مطلوب تغييرها عند موعد الصيانة تكون على عاتق البلدية
- ٤- الباصات هي مسؤولية المتعهد خلال مدة العقد، وعليه إعادة تسليمها للإدارة عند انتهاء العقد بحالة جيدة جداً ومصانة مع دفاتر صيانة تظهر وتثبت الأعمال التي تم تنفيذها (log book) لكل باص،
على المتعهد تقديم بشكل شهري نسخة من (log book) للشركة الاستشارية المشرفة أو للبلدية لمراجعتها والموافقة عليها على أن يتم رفع النسخة الموافقة عليها مع الفواتير الشهرية للمتعهد المقدمة إلى البلدية.

محافظة البقاع

المهندس محمد زغب
بلدية زحلة - معلقة وتعايل

المهندس
جورج انطوان بصرى

- ٥- عند انتهاء العقد، تستلم الباصات لجنة معينة من قبل بلدية زحلة - معلقة وتعايل، حيث تنظم محضر تسليم نهائي وفقاً للأصول، كما ويتم تسليم الباصات إلى المتعهد من قبل البلدية بموجب محضر إستلام.
- ٦- إن ساعات التشغيل تكون كالتالي: (يحق للبلدية تعديل أوقات العمل بناءً للحاجة وخبرة العمل)
 - أيام الاثنين حتى الجمعة من الساعة ٦:٣٠ صباحاً حتى الساعة ١٠:٣٠ ليلاً
 - يوم السبت من الساعة ٧:٣٠ صباحاً حتى الساعة ١٠:٣٠ ليلاً
 - أيام الأحد والأعياد الرسمية من الساعة ٩:٣٠ صباحاً حتى الساعة ١٠:٣٠ ليلاً
- ٧- ملاحظة: على المتعهد توقيع عقد صيانة للباصات المسلمة له مع الشركات المصنعة أو الشركة التي تمثل (الوكيل) نوع EURO VI.
- ٨- المحروقات: على عاتق البلدية.
- ٩- إن العمال هم من مسؤولية المقاول وعلى عاتقه، وهو بذلك يكون وحده مسؤول عن الأضرار عن قصد أو غير قصد والتي يتسببها للباصات.
- ١٠- على المتعهد تأمين حاجيات السائقين الخاصة بلباسهم وسلامتهم العامة (ثياب موحدة لكافة سائقي وموظفي المتعهد). وفي حال تعذر المتعهد عن تأمين هذه الحاجيات أو عدم إلزام عماله في استخدامها يتحمل المتعهد بند جزائي يخضعه لخصم مادي قدره ١,٥ X راتب يومي للسائق عن كل سائق لكل يوم تأخير في تأمين أو استخدام هذه الحاجيات، على أن يتم تنفيذ هذا البند الجزائي بعد إنقضاء شهر على بدء الأعمال (تقوم بلدية زحلة - معلقة وتعايل بالموافقة المسبقة على شكل الملابس).
- ١١- على الموظفين الحفاظ على نظافة ثيابهم ونظافتهم الشخصية وأن يكونوا حليقي الذقن باستمرار والشعر قصير.
- ١٢- عند توقيف الباص خارج دوام العمل يجب أن يكون مقفلاً بشكل جيد حتى لا يتمكن أحد من الدخول إلى داخله ويحدد مكان الوقوف للباصات التي هي خارج الدوام من قبل بلدية زحلة - معلقة وتعايل وتبقى هذه الباصات من مسؤولية المتعهد.
- ١٣- الصيانة:
 - على المتعهد القيام بأعمال الصيانة لكل الباصات المسلمة إليه من قبل بلدية زحلة - معلقة وتعايل بدون أي تحفظ، والصيانة تشمل كلفة اليد العاملة (أي كلفة اليد العاملة الدورية لكل الباصات بناءً للبرنامج الذي يضعه وكيل مصنع الباصات.
 - على المتعهد إبلاغ البلدية خطياً وقبل ثلاثة أشهر عن قطع الغيار المطلوبة للباصات ليتم تغييرها في المعاينة القادمة للباصات.

المادة الواحدة والأربعون : التقيد بالشروط المالية:

- أ - تتم محاسبة المتعهد بموجب كشوفات شهرية ينظمها المتعهد ، ترفع إلى بلدية زحلة - معلقة وتعايل مع كافة المستندات الثبوتية للإستكمال. يشمل العدد الفعلي للسائقين الذين تم تشغيلهم خلال فترة الكشف، مقرونة بمستندات ثبوتية منظمة

من المتعهد وموافق عليها من قبل لجنة مؤلفة للإشراف على عملية النقل العام في النطاق البلدي وتحسب المبالغ المستحقة للمتعهد بموجب عدد السائقين.
ب- يحتسب حضور السائقين يومياً، وفي حال غياب أي منهم على المتعهد تأمين البديل.
ج- على المتعهد التقيد بأوقات الدوام وتأمين سير الباصات يومياً حسب البرنامج المتفق عليه. وفي حال عدم الإلتزام من قبل المتعهد بالبرنامج والدوامات المتفق عليها عندها يمكن للبلدية تأمين العمل من الخارج وعلى نفقة المقاول.

المادة الثانية والأربعون : مواقع العمل:

مركز زحلة للنقل العام القائم على العقار رقم ١٣٤ من منطقة حوش الأمراء أراضي العقارية والطرق المحددة بمسارات الباصات والواقعة ضمن النطاق البلدي.

المادة الثالثة والأربعون : إعادة التأمين النهائي:

يعاد التأمين النهائي إلى المتعهد خلال مدة شهر من تاريخ انقضاء مهلة الإلتزام والمحددة بسنة واحدة، ممكن تجديدها وفق دفتر الشروط، من تاريخ تبليغ أمر المباشرة وبعد أن تقوم اللجنة المختصة باستلام الباصات وتنظيم محضر إستلام نهائي بها.

المادة الرابعة والأربعون : تأمين العمال والباصات:

على المتعهد أن يؤمن عماله والباصات ضد جميع الأخطار أو الأضرار الناتجة عن أي سبب يتعلق بتنفيذ الإلتزام. ويكون مسؤولاً وحده عن أي ضرر أو حادث مهما كان نوعه وحجمه قد يقع لأحد عماله. كذلك يكون مسؤولاً عن أي ضرر أو حادث يمكن أن يحدث للغير من جراء تنفيذ الإلتزام. كذلك عليه ان يودع البلدية وفور تسليمه أمر المباشرة بالعمل نسخة عن عقد تأمين لعماله والباصات صادر عن شركة تأمين مصنفة ضمن الثلاث الشركات الأول بموجب الجدول الصادر عن لجنة مراقبة هيئات الضمان في لبنان.

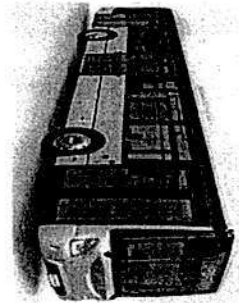
محافظة البقاع
القاضي كمال أبو جودة

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل
المهندس سعد زغب

المهندس
جورج أنطوان بطرس

الملحق رقم (١)
كاتالوغ الباصات

URBANWAY



12 • 18 m LOW FLOOR BUS - CURSOR 9 DIESEL HYBRID EURO VI STEP E

12 m diesel MH 3 doors

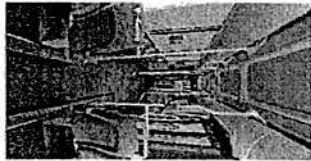
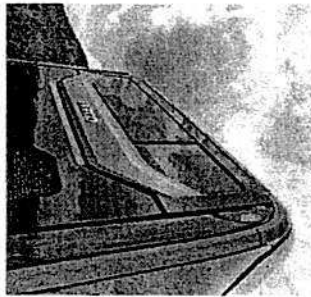


20 to 31 seats¹ (3 doors)
27 to 36 seats² (2 doors)

18 m diesel MH 3 doors



29 to 46 seats³ (4 doors)
36 to 51 seats³ (3 doors)



¹ Max depending on registration country
² Specific Tires
³ • 1 (12 m) or 2 (18 m) wheelchair / pushchair area

IVECO
BUS

Your partner for sustainable transport

LENGTH	12 053 mm
WIDTH	2 500 mm
HEIGHT	3 165 mm
WHEELBASE	6 120 mm
FRONT / REAR OVERHANG	2 723 / 2 250 mm
FRONT / REAR TRACK	2 087 / 1 870 mm
FRONT / REAR INTERNAL HEIGHT	2 378 mm
FRONT / MIDDLE / REAR DOOR ACCESS HEIGHT	320 / 330 / 240 mm
FRONT / MIDDLE / REAR DOOR WIDTH	1 200 mm
EXTERNAL TURNING CIRCLE	10 735 mm
INTERNAL TURNING CIRCLE	4 046 mm
KERB-TO-KERB TURNING RADIUS	9 582 mm
APPROACH / DEPARTURE ANGLES	7.4 / 7°
MAX. LEGAL PERMISSIBLE GVW ¹	20 000 kg
MAX. PERMISSIBLE FRONT AXLE LOAD	7 245 kg / 7 500 kg
MAX. PERMISSIBLE MIDDLE AXLE LOAD	n.a.
MAX. PERMISSIBLE REAR LOAD ¹	13 000 kg

CURSOR 9 DIESEL VI

12 m

228 kW (310 hp)

1 300 Nm @ 1 000 rpm

8 770 cm³

¹ 6 cylinders in line, longitudinal at the rear, Common Rail

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
محافظة البقاع
بلدية زحلة - معلقة وتعنابل

The content of this technical document is intended to provide information on optional equipment, and is not intended to be a contract. The content of this technical document is not intended to be a contract. The content of this technical document is not intended to be a contract.

Your partner for sustainable transport

IVECO
BUS

URBANWAY - 12 • 18 M BUS LOW FLOOR - CURSOR 9 DIESEL HYBRID EURO VI

BODY AND EXTERIOR EQUIPMENT	OPTIONAL	FRONT	OPTIONAL
2 doors (16-12 m) and 3 doors (18 m) configuration - Steel construction with anti-corrosion K.T.L. treatment - Self-supporting structure made of 6 (12 m) or 10 (18 m) panels bolted together - Roof panels in metal sheet, front and rear fixed in polyester - Front and rear bumpers, lateral lower panels in polyester - Doors with inward opening, with manual ramp at second door - Access to rear engine compartment with 3 separate opening panels	- Protections on electrical doors - External sliding doors (except front door) - Electrical wheelchair access ramp - Full wheel covers - Lateral lowered windows	- Engine indicator longitudinally - Exhaust pipe on the roof - Exhaust treatment system - Automatic engine fire detection and extinguisher with water - Centralized filling (water and oil)	Exhaust pipe lowered ground
INTERIOR EQUIPMENT	OPTIONAL	MILD HYBRID EQUIPMENT	OPTIONAL
- STER passenger seats - Protections on electrical doors - Roof center finishing polyurethane, roof air channels, extended aluminum 6 kg fire extinguisher on extinguisher 7 (12 m) or 11 (18 m) stop buttons and 1 stop bar on front	- Seats in fabric or fabric with foam - Other seats supplied upon request	48V electric motor: 25kW continuous, 35kW peak / 200 Nm 48V Urban battery: 1 kWh - Battery and cooling pump modules located at the back of the roof	AXIS RATIO 6.20 - 19 x 37 - AV133 - 87/7.5"
ELECTRICAL EQUIPMENT	OPTIONAL	REAR AXLE	OPTIONAL
- Full electrical metering system 2 batteries 225 Ah mounted on a sliding tray - Alternators: 1 x 50 A - NATO bag for battery loading - Breaker circuit breakers, dischargers, and manual battery circuit-breaker - LED for DRL, side markers, rear lighting block, driver area and door accesses - Alternated LED roof lighting	- Thermal magnetic breakers or electrical battery 50/50 A alternators - Front bogies - Upper LED rear lights 2 LED continuous rear roof lighting - LED indirect roof lighting - Framework plug for battery loading	- Lowered rear axle 2E AV 133 EP - Axle Ratio 5.76 - 21 x 20 - AV133 - 87/7.5" - Max speed allowed without speed limiter: 100 km/h	AXIS RATIO 6.20 - 19 x 37 - AV133 - 87/7.5"
CONNECTIVITY & DIGITAL	OPTIONAL	FRONT AXLE STEERING	OPTIONAL
- Proactive maintenance, remote diagnosis and remote software upgrade - VECO O4 portal providing driving style evaluation, vehicle and fleet monitoring	- Onboard telematics screen - Fleet management, Web API TOP, Version Connect - Station and Advanced TRPT	Automatic suspensions RPS	Manual control retarder
WINDOWS/THERMAL COMFORT	OPTIONAL	COMPRESSIONED AIR	OPTIONAL
- TSA bonded windshield, driver's window, side windows and doors - Manual sliding driver's window - Tinted side windows - Tinting on sliding upper part windows - Thermal insulation of the bodywork - Thermal insulation of engine compartment - Ventilation of driver area - De-clustering of windshield and driver's window by fronton blowers - Floor heating by 2 (12 m), 4 (18 m) heaters	- Electrically remote driver's window - Dual heated side windows - Roof mounted A/C unit - Independent heater programmable (30 kW) - Additional heaters (1 or 2) - A/C extensors: 2 (12 m), 3 (18 m) - Double glazed windows	- Dual cylinder air compressor 630 cm³ - Air dryer & oil separator - Shed air tanks 4200 (12 m), 6430 (18 m)	300 liter diesel tank
DRIVER'S COMPARTMENT	OPTIONAL	RETARDER	OPTIONAL
- EBDF compliant driver cockpit with elevated driver position (2 steps) - Electromagnetic driver's door lock - Adjustable driver's seat (height, depth, recline) - Adjustable steering wheel (height, depth, recline) 4 cruiseable air ducts for driver thermal comfort - Driver seat with air suspension ISRI 6800005 (87% with rail) on turntable	- Driver door full closing - Driver door opening electric powered external mirror - Central mirrors	Hydraulic speed limiter incorporated into the gearbox and linked to the service brake	Other line sizes and brands

المهندس عبد الحفيظ
المهندس عبد الحفيظ

المهندس
مورج انطوان جرجس

I. SEATS

8 MS

The 8 MS seat is designed for urban centers of low population with an average of 100,000 inhabitants. It is a modern design, light and strong, weight under 11 kg, with a technical height.

Special versions:

- 2x1 vertical
- 2x1 horizontal
- 2x1 horizontal

Fire standards:

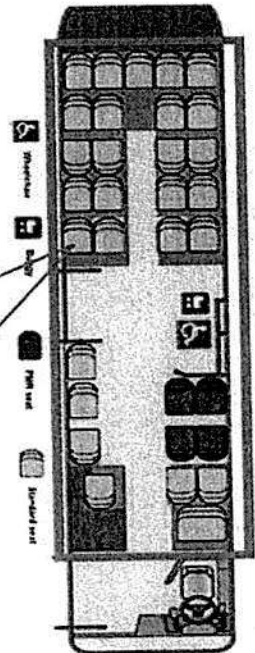
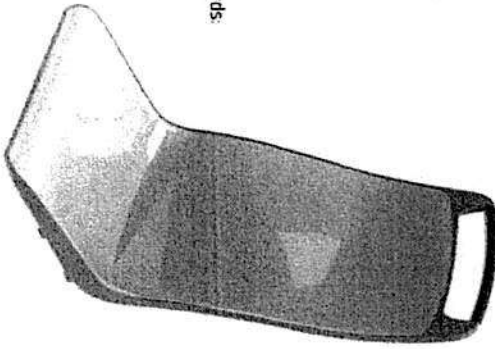
- EN 13709
- EN 13709
- EN 13709

Strength standards:

- EN 13709
- EN 13709
- EN 13709

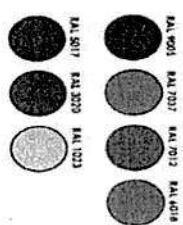
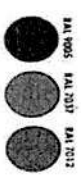
Weight:

- EN 13709
- EN 13709
- EN 13709



shell

inserts



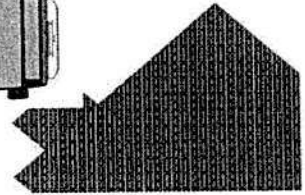
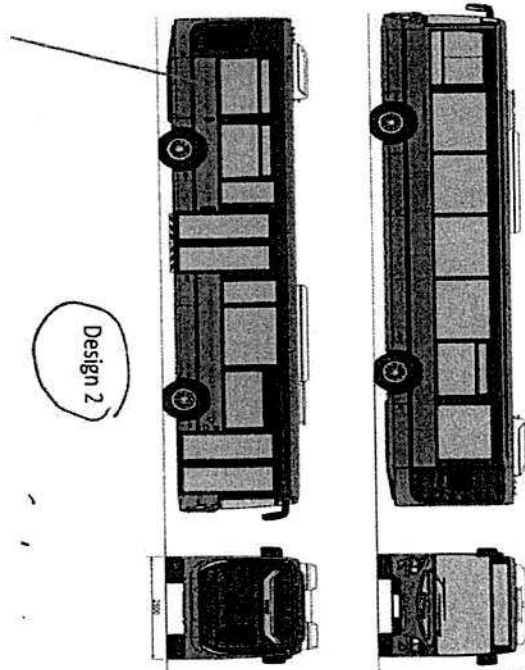
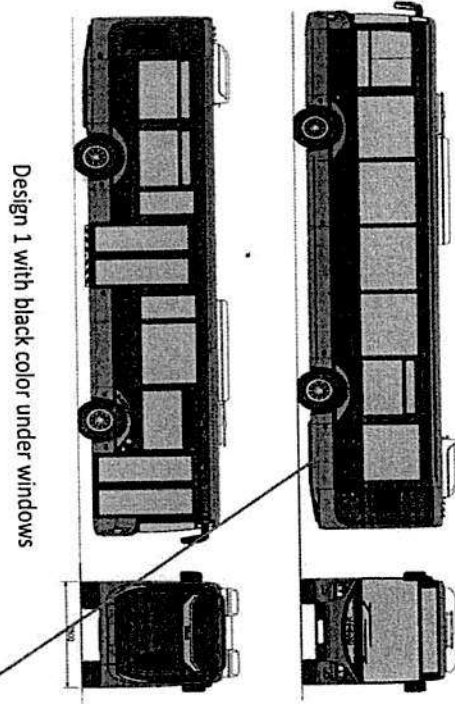
For each passenger seat (Ster 8MS) you can choose colors of the shells and inserts among suggested colors. Usually all the shells are of the same color, and inserts colors can be used to define different areas such as family, disabled passenger, elderly passenger. By default RAL 7012 for all seats shell and inserts

رئيس بلدية زحلة - معلقة
المهندس محمد خديجة

(المهندس)
محمد (نظارة صهيون)

III. EXTERIOR COLOR

1. Choose Design 1 or Design 2
2. Choose body color (instead of the blue color) among all RAL colors
By default, design 2 body white RAL 9010



دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل
المهندس أسعد شحيت

المهندس
مدير التشغيل

الملحق رقم (٢)

تصريح مع تعهد للإشتراك بالمناقصة العمومية

أنا الموقع أدناه :

بصفتي :

(١) _____
ومفوضاً بالتوقيع من قبل :

(٢) _____
والمتخذ محل إقامة في :

هاتف رقم : عادي _____ خليوي _____ البريد الإلكتروني _____
أرغب بالإشتراك في المناقصة العمومية لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة
- معلقة وتعايل

والتي ستجري في الساعة _____ من يوم _____ الواقع فيه ____ / ____ / _____

وأصرّح بأنني قد اطلعت وأخذت نسخة من دفتر الشروط الخاص بهذه المناقصة وعانيت الباصات ومركز انطلاق الباصات لموقع المخصص للإستثمار ، وعليه أبدي رغبتني في الإشتراك في هذه المناقصة ، بعد أن أخذت علماً بمضمون الدفتر المذكور ، معلناً قبولي بجميع الشروط المبينة فيه وتقيدني بها وتنفيذها كاملة دون أي نوع من أنواع التحفظ والإستدراك ، كما وأتعهد في حال رسو التلزم علي نهائياً أن أقدم كل ما يطلب مني وفقاً للشروط الواردة في دفتر الشروط الخاص ، وإذا تبين إنني لم أقم بتعهداتي جميعها كاملة وفقاً لأحكام دفتر الشروط هذا فإنني أقبل سلفاً بملء إرادتي ورضاي بأي تدبير إداري أو قضائي أو جزاء نقدي يفرض علي .

طابع مالي ٥٠ ألف ل.ل.

التوقيع

التاريخ / /

رئيس بلدية زحلة
المندوب المخفّض

المندوب
جورج انطوان بك

الملحق رقم (٣)

تصريح النزاهة °

عنوان الصفقة: _____

الجهة المتعاقدة: _____

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة: _____

إسم الشركة: _____

نحن الموقعون أدناه نؤكد ما يلي:

١. ليس لنا، أو لموظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة.
 ٢. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
 ٣. لم ولن نقوم، ولا أي من موظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو مُعرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحنا.
 ٤. لم نقدم، ولا أي من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركين بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.
 ٥. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن نكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أيًا كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه.
- إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا للملاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة:

الختم والتوقيع

التاريخ: _____

° - يُرفق هذا التصريح بالعرض

دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعايل
المهندس عبد الحليم

المهندس
جورج بطرس بصيص

الملحق رقم (٤)

جدول الأسعار

لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

الوصف	العدد	السعر الإفرادي الشهري (ل.ل.)	السعر الإجمالي الشهري (ل.ل.)
سائق	٨ (دوام ٨ ساعات للسائق)		
مدير مسؤول	١		
أعمال تنظيف الباصات	كلفة إجمالية شهرية لنظافة الباص دورياً من الداخل والخارج		
صيانة دورية يد عاملة	رقم إجمالي للصيانة بناء للمواصفات الموضوعة من الشركة الموردة للباسات (يد عاملة فقط)		
مصاريف عامة إدارية	وصف وشرح :		
مصاريف شهرية غير منظورة	شرح :		

التوقيع

التاريخ/...../.....

الملحق رقم (٥)
كتاب ضمان العرض

مصرف
لجانب (اسم الجهة الشارية)

الموضوع : كتاب ضمان العرض لصالحكم بقيمة / / فقط، بناء للأمر السيد.....
وذلك للإشتراك في (عنوان الصفقة)

ان مصرف مركزه..... الممثل بالسيد
الموقع عنه أدناه وذلك بصفته وبناء للأمر السيد (او السادة
..... أو الشركة)،

يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض او للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد او شرط أي مبلغ
تطالبونه به حتى حدود (تحديد العقيمة والعمل بالارقام والاحرف) نقداً وذلك عند اول طلب منكم بموجب
كتاب صادر وموقع منكم دون أي موجب لبيان اسباب هذه المطالبة.

وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط او عقد بينكم وبين
الأمر السيد (او السادة او الشركة) وبانه لا يحق
لمصرفنا في أي حال من الاحوال ولا في أي وقت كان الامتناع او تأجيل تأدية أي مبلغ قد تطالبوننا به بالاستناد
الى كتاب الضمان هذا . كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة او في الاعتراض على طلب الدفع
الذي يصدر عنكم او عن أي مسؤول لديكم ، او حتى ان يقبل أي اعتراض قد يصدر عن السيد
..... (او السادة او الشركة) او عن غيره (او غيرهم او
غيرها) بشأن دفع المبلغ اليكم بناء لطلبكم.

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً الى ان
تعيدوه الينا او الى ان تبلغونا اعفاءنا منه.

ان كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد الى كتاب الضمان هذا بناء لطلبكم، يخفض المبلغ الاقصى المحدد
فيه بذات المقدار.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان.

وتنفيذاً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل اقامة في مركز مؤسستنا في

المكان :

الصفة :

الاسم :

التوقيع :

المُلحق رقم (٦)

الكشف التقديري

لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

الرقم	نوع الأشغال	الوحدة	الكمية	السعر الإفرادي (ل.ل.)	السعر الإجمالي (ل.ل.)
١	تشغيل الباصات وصيانتها والحفاظ على نظافتها وغيرها من المسؤوليات المطلوبة في دفتر الشروط الخاص على أساس دوامين لكل باص يكون كل دوام ٨ ساعات	شهر	١٢		
<u>المجموع</u>					
<u>الضريبة على القيمة المضافة</u>					
<u>إجمالي المبلغ</u>					
فقط.....					
.....					
.....					

إسم العارض:

توقيع العارض وختمه:

التاريخ:/...../.....

في حال كان العارض غير خاضع للتسجيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة (TVA) يلتزم العارض بسعره وتضاف عليه الضريبة على القيمة المضافة في حال توجبها إن أصبح مسجلاً خلال مدة تنفيذ الإستثمار.

دفتر الشروط الخاص لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعايل

الملحق رقم (٧)

تصريح معاينة نافي للجهالة

أنا الموقع أدناه : _____

بصفتي : _____ (١)

ومفوضاً بالتوقيع من قبل : _____ (٢)

أصّرُح باسم : _____ (٣)

بأنني عاينت الباصات وموقع العمل لتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعنابل ولن أتذرع فيما بعد بالجهل أو بأي عذر آخر متعلق بحالة الباصات المذكورة.

إنّ المعلومات التي تقدمها البلدية (سواء في دفتر الشروط هذا أو في غيره) هي لإرشاد العارضين المحتملين في تحضير عروضهم. على كل عارض بذل جهده الخاص للتحقق في المخاطر التجارية المرتبطة بتلزم تشغيل باصات النقل العام البلدي الصديقة للبيئة في بلدية زحلة - معلقة وتعنابل ولا تتحمل البلدية أية مسؤولية عن أية معلومات غير صحيحة قد يحصل عليها أي عارض.

إنّ أية مصاريف أو تكاليف تكبدها أي عارض من أجل تقديم عرضه هي على مسؤوليته الكاملة وليس على البلدية أي مسؤولية من أي نوع كانت مرتبطة بذلك.

توقيع العارض:

التاريخ :/...../.....

تفيد بلدية زحلة - معلقة وتعنابل بأنّ العارض الموقع أعلاه قد عاين الموقع على العقار رقم من منطقة العقارية المخصص للباصات برفقة مندوب من قبل البلدية.

توقيع وختم رئاسة البلدية:

التاريخ :/...../.....

إيضاح:

(١) صفة الموقعّ بالنسبة للعارض (صاحب المؤسسة أو الشركة أو مديرها أو حامل وكالة، إلخ...)

(٢) على الموقعّ أن يكون مفوضاً رسمياً عن المؤسسة أو الشركة صاحبة العرض كما هو محدّد في الإذاعة التجارية أو يضم صورة مصدّقة حسب الأصول عن المستند الذي يخوله حق التوقيع.

(٣) إسم الشخص المعنوي العارض.

